صياغة التشريعات المرنة والمستجيبة للتقنيات الناشئة

الإمارات العربية المتحدة - دبي

03 – 07/ 05 / 2026

مقدمة:

في مشهد تقني يتطور بسرعة الضوء، لم يعد التشريع التقليدي الجامد قادراً على مواكبة طموحات السيادة الرقمية. إن صياغة التشريعات المرنة (Agile Legislation) تمثل الجيل الجديد من "الهندسة القانونية" التي تهدف إلى تطبيق مبدأ تصفير البيروقراطية التشريعية؛ حيث يتم تصميم القوانين لتكون مستجيبة، ديناميكية، وممكنة للابتكار لا عائقاً له. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين وصناع السياسات من أدوات "التشريع القائم على الأداء"، وحوكمة المختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes)، وضمان النزاهة في معالجة فجوات التقنيات الناشئة، مما يرسخ ريادة المؤسسة كبيئة تشريعية جاذبة ومحصنة تدعم التميز والنمو والسيادة المعلوماتية الشاملة.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "التشريع الرشيق" وعلاقته بتصفير البيروقراطية وسرعة تدفق الاستثمارات التقنية.
- اكتساب مهارات صياغة "القوانين المحايدة تقنياً (Tech-Neutral) "لضمان ديمومة التشريع.
- تطبيق أطر الحوكمة للمختبرات التشريعية لتجربة القوانين قبل تعميمها بنزاهة وشفافية.
- إتقان فن صياغة "بنود المراجعة التلقائية (Sunset Clauses) "لمواكبة دورة حياة التقنية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية لنمذجة أثر التشريع وتوقع التبعات القانونية آلياً.
- تعزيز السيادة الوطنية من خلال بناء تشريعات تحمي البيانات والأصول الرقمية المحلية.
- بناء منظومة "الرقابة التشريعية الاستباقية" لضمان الشفافية ومنع الاحتكار الرقمي.
- تطوير مهارات إدارة "المناطق الرمادية" في القانون عند التعامل مع تقنيات غير مسبوقة.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل "المنظومة التشريعية" إلى ميزة تنافسية تدعم ريادة القائد.

محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة التشريع الرشيق وتصفير البيروقراطية التنظيمية

تحويل القانون من "أداة ضبط" إلى "محرك تمكين"

- مفهوم "التشريع السيادي المرن": الانتقال من "المنع المسبق" إلى "الحوكمة التفاعلية."
- مواءمة الصياغة مع مبدأ تصفير البيروقراطية: حذف التعقيدات التشريعية التي تعيق الابتكار.
- تحليل العلاقة بين "السرعة التنظيمية" و"المصداقية الدولية": التشريع كأداة جذب عالمية.
- تمرين "رادار المرونة": تحديد القوانين الحالية التي تعيق التقنية وتصميم مسارات بديلة ونزيهة.

الاستقلالية والنزاهة في هندسة "القواعد القائمة على المبادئ"

- مفهوم "الحياد التشريعي": كيف تصيغ قانوناً يركز على "الأثر" لا على "الوسيلة التقنية"؟
- دور المستشار في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في صياغة المعايير.
- سيكولوجية النزاهة في التشريع: بناء الحصانة الذاتية ضد "الضغوط الرقمية" أو الانحيازات.
- صياغة "ميثاق الأخلاق في الصياغة المرنة" لضمان توافق التشريع مع القيم المهنية والسيادية.

اليوم الثاني:

المختبرات التشريعية (Regulatory Sandboxes) والسيادة

تصفير البيروقراطية عبر "التجريب الآمن للابتكار"

- مهارات بناء "المختبر التشريعي": كيف تسمح بتجربة تقنية ناشئة ضمن إطار قانوني محكم؟
- حوكمة "الإعفاءات المؤقتة": استخدام مبدأ "التجربة والخطأ المنظم" لتطوير القانون بنزاهة.
- مفهوم "السيادة على المختبرات": كيف تضمن استقلال بيئتك التنظيمية عن التأثيرات الخارجية؟
- ورشة عمل: تصميم مسار عمل "لمختبر تشريعي" خاص بتقنيات الفضاء أو الذكاء الاصطناعي.

الأمن الرقمي وحصانة "التشريع القابل للتحديث"

- حدود الشفافية في المختبرات: كيف تحمي أسرار المبتكرين مع ضمان الرقابة السيادية؟
- الأمان الرقمي كمتطلب تشريعي: مسؤولية المستشار في حماية "البيانات التنظيمية" من الاختراق.
- تطبيق تقنيات "التوثيق الرقمي المحصن" لنتائج التجارب وتصفير فجوات التلاعب في تقييم الأثر.
- تمرين تقني: محاكاة "فشل تجربة تقنية" في مختبر تشريعي وإدارة التبعات القانونية بنزاهة ورشاقة.

اليوم الثالث:

هندسة "القانون القائم على الأداء" والحياد التقني

النزاهة في "تحديد الأهداف": موازنة الحماية مع تحفيز النمو

- صياغة "المتطلبات الوظيفية" بدلاً من "المتطلبات التقنية": ضمان مرونة التشريع واستدامته.
- الرقابة الأخلاقية على "المعايير المفتوحة": كيف تضمن حياد القانون تجاه كافة المزودين؟
- تطبيق قاعدة "السيادة البشرية": كيف تصفّر مخاطر "التغول التقني" عبر بنود المسؤولية الواضحة.
- حساب "معامل الأثر التشريعي" لتقليل احتمالات النزاعات الناتجة عن تداخل الاختصاصات الرقمية.

حوكمة المسؤولية عن "أخطاء التقنيات ذاتية التشغيل"

- المسؤولية القانونية في عصر "السيارات ذاتية القيادة" و"الروبوتات": صياغة بنود الحصانة والنزاهة.
- إدارة العلاقة مع المنظمات الدولية: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة التشريعية الوطنية."
- بناء أنظمة "المراجعة الدورية الآلية": كيف يطور القانون نفسه بناءً على معطيات الواقع والنمو؟
- تمرين محاكاة: صياغة مسودة "لائحة مرنة" لخدمة توصيل بالدرون تتسم بالرشاقة والنزاهة التامة.

اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في الأزمات التشريعية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر التشريع المكشوف"

- أخلاقيات التعامل مع "مجموعات المصالح التقنية": الموازنة بين الوقار والسيادة والنزاهة المطلقة.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" لصناع القرار وأثرها على حيادية ومصداقية الدولة عالمياً.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة لتوجيه التشريع لصالح جهات معينة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "الاستشارات التشريعية" لضمان خلوها من الممارسات غير العادلة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث وحماية "السيادة العدلية"

- المسؤولية في التبليغ عن "الثغرات التنظيمية" المكتشفة والسيادة والنزاهة والوضوح والريادة.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في المنازعات التقنية: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء تعثر تشريع جديد: حماية سمعة القيادة بصدق وريادة تامة.
- بناء خطة "التعافي التشريعي": إجراءات استعادة التوازن القانوني بعد وقوع أخطاء في صياغة مرنة.

اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "المهندس التشريعي" القدوة: من الجمود التنظيمي إلى هندسة الاستجابة السيادية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في التشريع المرن

- مصفوفة النبض اللحظي للتقنيات الناشئة: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل تطورات التقنية وتدفقات البيانات إلى نبضات استراتيجية تظهر لصانع السياسة فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن "الفجوة التشريعية" وضمان استجابة القوانين للواقع التقني بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن الرتابة الإجرائية التي قد تؤدي إلى عرقلة الابتكار الوطني.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للمختبرات التنظيمية: هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة القانونية بمنح إعفاءات مؤقتة وتجربة التقنيات في بيئة آمنة (Sandbox) آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية التي تؤكد جاهزية الابتكار. يضمن هذا البروتوكول حصانة البيئة التشريعية دون قيود بيروقراطية تعطل نبض التميز الرقمي، مع الحفاظ الكامل على وقار الدولة وحقها السيادي في الرقابة المستقلة.
- حوكمة النزاهة في التشريع المحايد تقنياً: وضع ضوابط أخلاقية تضمن تركيز القانون على الأثر والوظيفة بدلاً من الوسيلة، وتفعيل ميثاق الصدق التشريعي لضمان خلو البنود من أي تحيز لمزود تقني معين أو "أبواب خلفية" تنظيمية. يشمل ذلك حماية السيادة المعلوماتية للمبتكرين والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن مستويات المخاطر وضمان أمانة النتائج المستقاة من تجارب المختبرات التشريعية.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الأزمات التنظيمية الرقمية: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة المهندس التشريعي على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن فشل تقنية ناشئة في مختبر تنظيمي، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي التشريعي الفوري لحماية وقار المؤسسة والسيادة العدلية الشاملة وضمان استعادة التوازن بقرارات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة تشريعية" تضمن نزاهة التعامل مع الملفات التقنية بنسبة 100% والريادة.
- القدرة على هندسة أطر قانونية رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة العالمية الشاملة والنمو.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على "المختبرات التشريعية" لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة التغيير التنظيمي والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز القانوني والريادة."

الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في الأجهزة التشريعية والجهات السيادية والاتحادية.
- صناع السياسات ومدراء إدارات الاستراتيجية والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية.
- مسؤولو الامتثال والحوكمة وفرق "تصفير البيروقراطية" والتميز المؤسسي.
- الكوادر القانونية والتقنية المعنية بتنظيم مجالات الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والفضاء.
- القيادات الطموحة الساعية لامتلاك جدارات "مهندس التشريعات المستقبلية والسيادة."

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أوالخاص.(Expert Panels)
- المختبرات التقنية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)